

ضد الإرهاب

لا سبيل للاستقرار بدون احترام حقوق الإنسان

نص مداخلة بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمام لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي في جلسة 28 مايو 2015 - بروكسل - بلجيكا

(جلسة تبادل الآراء والتقييمات حول حالة حقوق الإنسان في مصر- البرلمان الأوروبي- مايو 2015)

أعلن الأسبوع الماضي اتحاد طلاب كلية الهندسة بجامعة عين شمس استقالته، احتجاجاً علي مقتل الطالب إسلام عطيطو، علي أيدي قوات الأمن المصرية. كانت وزارة الداخلية المصرية قد ادعت في بيان لها أن "إسلام" كان من المتهمين بمقتل العقيد وائل طاحون في ابريل 2015، وانه خلال هروبه واختفائه في صحراء إحدى ضواحي القاهرة، لقي مصرعه أثناء تبادل إطلاق النيران بينه وبين قوات الأمن، إلا أن زملاء وأساتذة "إسلام" بالكلية أكدوا أنه تم اقتياده أثناء خروجه من الحرم الجامعي، بواسطة مجهولين بعد أدائه لامتحان نهاية العام، كما أشاروا أنه وفي أثناء امتحان نهاية العام، دخل لقاعة الامتحانات أحد موظفي الكلية ومعه رجل مجهول، اطلع على البطاقة الشخصية للطالب ثم اصطحبه- عقب انتهاء الامتحان- إلى خارج الجامعة، وانقطعت أخباره، حتى صدر بيان وزارة الداخلية في اليوم التالي معلناً مقتله لاشتراكه في اغتيال العقيد وائل طحون.

يحمل هذا الحادث إشارة بليغة إلي تحول مصر إلى جمهورية للخوف، غابت عنها التوازنات السياسية وأصبحت الإدارة الحالية هي المتحكمة في مجريات العملية السياسية دون معارضة تذكر، تواجه منظومة العدالة عملية تسييس ممنهجة، وأصبحت خاضعة لرغبات الأجهزة الأمنية، فضلاً عن تعطيل (غير معلن) للنصوص والضمانات الدستورية التي يتم انتهاكها بشكل يومي على يد السلطة التنفيذية أو القضائية. كما أن الانتخابات البرلمانية تم الإعلان عنها وتأجيلها أكثر من مرة، وغير معلوم تاريخ محدد لإجرائها.

في مقابلة أجراها الملك عبد الله الثاني ملك الأردن لشبكة "سي إن إن قال: "إن النظام السوري يسدد ضرباته للجميع فيما عدا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لأن النظام السوري في أمس الحاجة لوجود مثل هذه القوة المتطرفة، ليظهر أن هناك ما هو أسوء من نظامه." لكن ما أغفله الملك عبد الله في ملاحظته هو هذا التشابه بين سلوك النظام السوري وسلوك أنظمة عربية أخرى، من بينها نظيرة المصري. فبالمثل ينكل النظام المصري بخصومه السياسيين من جميع التيارات السياسية السلمية، خوفاً من احتمالية نجاحهم في تحقيق تأييد شعبي، كما تتخذ الإدارة الحالية من شعار الحرب على الإرهاب وسيلة لضمان التأييد الشعبي، وضمان استمرار صمت المجتمع الدولي علي انتهاكات حقوق الإنسان، وكحجة لإصدار ترسانة من التشريعات القمعية التي تسهل استهداف المعارضة السلمية وتمنع القوى الليبرالية والإسلامية علي حدأ سواء.

هذه الإجراءات الأمنية القمعية ضد التحركات أو المشاركات السلمية للمصريين في المجال العام، قد أفرزت وشكلت بيئة سياسية ازدهر فيها العنف، وخلقت فراغاً سياسياً سعى المتطرفون علي الفور لملئه. الأمر الذي نتج عنه رواج أكثر للخطابات العنيفة، بعد القتل والمحاصرة والهجوم أو القبض على الأصوات العاقلة التي تسعى لإيجاد مخرج سياسي سلمي .

يعتبر مقتل المدافعة عن حقوق الإنسان شيماء الصباغ على يد قوات الشرطة، أثناء مشاركتها في مسيرة سلمية لوضع الزهور في ميدان التحرير إحياءاً لذكري شهداء ثورة يناير، دليلاً واضحاً وسافراً آخر علي سياسة القتل بدم بارد لمئات المحتجين السلميين، فضلاً عن أنه لم تتم معاقبة أيا من مرتكبي تلك الجرائم، بما في ذلك جريمة مقتل 37 سجين داخل سيارة ترحيلات سجن أبو زعبل، بعدما ألقى قوات السجن قنابل الغاز داخل السيارة، مما أدى إلى اختناق المساجين. كما لم يحاسب أي مسئول سياسي أو أمني، علي استخدام القوة المميتة غير المبررة والتي أودت بحياة مئات المصريين، ولم يسأل أحد عن التعذيب المنهجي في السجون ومقار الاحتجاز والذي زاد من عدد الوفيات.

إننا نخشى من أن تؤدي تلك الممارسات إلى انزلاق البلاد للعنف والفوضى بشكل أسرع مما يتخيل البعض. فكما تستخدم الحكومة الإرهاب ومواجهة الجماعات الإرهابية كمبرر لقمع الحريات، ستغذي حتماً تلك الممارسات الأمنية هذه الجماعات التي لها وجود فعلي، بمزيد من المتعاطفين والموالين لها .

شهدت مصر انتهاكات منهجية للحق في المحاكمة العادلة والمنصفة، فانتهت بعض المحاكمات لأحكام جماعية بالإعدام والمؤبد، الأمر الذي وصفه خبراء مستقلون بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في بيان لهم في مارس 2014، بأنه "استهزاء بالعدالة"، ورغم العوار والمخالفات القانونية الخطيرة التي شابت تلك الأحكام الجماعية بالإعدام، فإن بعضها يمكن أن ينتهي إلى التنفيذ الفعلي. صدرت أيضاً أحكام لها دوافع سياسية بالسجن لفترات طويلة بحق مطالبين بالديمقراطية ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان، كما استخدم القضاء الحبس الاحتياطي لمدد طويلة دون توجيه اتهامات أو حتى محاكمات- كنوع من التنكيل والعقاب بحق معارضين سياسيين. وإمعاناً في تحطيم منظومة العدالة في مصر لجئ السيد رئيس الجمهورية إلى إصدار قرار بقانون في أكتوبر 2014 بتوسيع ولاية القضاء العسكري، ومنذ هذا التاريخ مثل مئات المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

القانون الصادر مؤخراً بشأن الكيانات الإرهابية يعتبر إضافة جديدة للترسنة التشريعية القمعية، والذي أعتمد على لغة فضفاضة وغامضة تسهل وصم أي شخص أو مؤسسة بالإرهاب، حتى لو لم يثبت ارتكابهم لأية أعمال عنف أو انضمامة لجماعات مسلحة، مثل هذا القانون يعد انتهاكاً للدستور وللالتزامات مصر الدولية بموجب المعاهدات التي صدقت عليها.

في نفس الوقت الذي يشهد فيه القضاء غياب تام للاستقلال والحيادية مما يشير لانتهيار واضح لمنظومة العدالة، الأمر الذي يجعل إرساء دولة القانون أمراً مستحيلًا عملياً. ففي ٢٨ أبريل ٢٠١٥ أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكماً يقضي بإحالة موظفي وعمال القطاع العام للمعاش المبكر إذا نظموا إضراب، في تعارض واضح مع الدستور، لكن صدر هذا الحكم وفقاً لتفسير المحكمة للشريعة الإسلامية من وجهة نظرها.

شهدت حقوق النساء والأقباط تحسن نسبي على المستوى النظري، إلا أنه وعلى مستوى التطبيق الفعلي، لازال هناك انتهاكات واسعة لتلك الحقوق.

يشهد أيضا الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات تراجع حاد، حيث تعاني أنشطة منظمات المجتمع المدنيلا سيما المنظمات الحقوقية إلى المزيد من القمع، ، مثل فتح التحقيق مرة أخرى في قضية التمويل الأجنبي التي ورائها بواعث سياسية، ومنع بعض من العاملين بتلك المنظمات من السفر، هذا بالإضافة إلى الحملات الإعلامية الموجهة ضد منظمات المجتمع المدني بغرض تلوين سمعتهم، وانتهاءً بالتهديدات الموجهة لأفرادها فيما يتعلق بسلامتهم وسلامة بيوتهم وأماكن عملهم وقدرتهم علي السفر. إذ يمكن القول أنه العامين المنصرمين شهدا هجوماً غير مسبوق على المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان وتم القبض وسجن عدد كبير منهم، فضلاً عن مقتل أحدهن وهي شيماء الصباغ، وهي الانتهاكات التي لم تشهدها مصر منذ ميلاد حركة حقوق الإنسان منذ ثلاثة عقود

فتم تقييد الحق في التجمع السلمي بواسطة قانون قمعي صدر في نوفمبر ٢٠١٣ وعلى أثره تم حبس عدد كبير من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما تتعرض المعارضة السياسية إلى ضغوط شديدة وتهديدات مستمرة فضلاً عن اللجوء إلى تلوين السمعة من خلال وسائل الإعلام الموالية للحكومة، ومحاصرة والضغط على الإعلاميين المستقلين كما أن المجال العام في مصر في مرحلة الإغلاق التام. إذ أصبح الخيار الوحيد أمام الكثيرين- ومنهم عدد من الفنانين أو المدافعين عن حقوق الإنسان- إما البقاء في منازلهم، أو السفر خارج مصر، الأمر الذي أدى إلى تصاعد دعاوى العمل السري والعمل من خارج البلاد، بشكل واسع.

مصر الآن أبعد ما تكون عن التحول الديمقراطي، فمع التأجيل المتكرر للانتخابات البرلمانية، وتصاعد مناخ الخوف، الذي يمكن أن يدفع سياسيون معارضون ومستقلون إلى الإعراض عن خوض الانتخابات البرلمانية، ويساعد في ذلك غياب الضمانات الدنيا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل، يصبح الحد الأدنى لإمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أي وقت غائباً، حتى الانتخابات النيابية تم تأجيلها لأجل غير مسمى. الأمر الذي يرسخ فعلياً لحكم الفرد في غياب أي توازن سياسي، وتضائل فرص جود محاسبة للسلطة التنفيذية.

لم يقابل التضحية بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد أي تحسن ملحوظ في الاحوال الاقتصادية كما أنه لا يوجد أي مؤشر على إدعاء الحكومة أن الانعاش الاقتصادي سيؤدي إلى استقرار الوضع السياسي. فلا يوجد في مصر حتى الآن سوى انتهاكات واسعة لحقوق الانسان تحت مسمى مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الذي لا يأتي.

وفي هذا الصدد نؤكد على أن فكرة وجود دولة صارمة غير ديمقراطية لكنها مستقرة وقوية وتسيطر على أراضيها، كفاعل رئيسي في استقرار المنطقة، هي فكرة وهمية لا وجود لها. فتورات الربيع العربي ليست هي السبب في حالة الفوضى التي تشهدها المنطقة الآن، بل تغييب الحريات تحت مزامع "الاستقرار" هو ما أدى إلى غياب الاستقرار، فأصبح وجود الدولة في حد ذاته معرض للخطر، مثلما الوضع في سوريا وليبيا والعراق، فضلاً عن غياب المؤسسات الديمقراطية والتي تم تقويضها على مر عقود طويلة بفعل السلطات المستبدة في العراق وسوريا وليبيا واليمن أيضاً مصر.

أخيراً، لا يوجد مجال للاختيار بين مكافحة التطرف العنيف واحترام حقوق الإنسان، فهذا أقرب إلى الاختيار بين تحقيق استقرار على المدى القصير وإن أنتهى بكوارث، وبين تحقيق استقرار دائم على المدى البعيد. إذ لن يكون هناك حل على المدى القريب أو انتصار على التطرف العنيف في مصر وغيرها، إلا عن طريق دراسة أسبابه وجذوره التي أدت إلى انتشاره، بما في ذلك دراسة وتحليل الخطاب الديني الذي يحض على العنف، ويستوي في ذلك خطاب المؤسسات الدينية الرسمية أو خطاب الجماعات المتطرفة.

منذ عام ٢٠١١ أذعى الاتحاد الأوروبى أنه لن يغض الطرف مرة أخرى عن انتهاكات حقوق الإنسان، وأنه ملتزم بالقيم الأوروبىة، واليوم نتساءل إلى أى مدى تحكم تلك القيم سياسات الاتحاد الأوروبى الآن؟ لقد رحبنا بعدد كبير من البيانات الصادرة من الاتحاد، والتي تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان إلا أن تلك البيانات للأسف لا تنعكس على السياسات الفعلية للاتحاد الأوروبى الآن.